

## النظام الصرفي العربي وعلاقته بعلم الأصوات

## Arab morphological system and its relationship to phonetic science

طالب الدكتوراه سفيان بوزناق

قسم اللغة والأدب العربي / جامعة أم البواقي - الجزائر

soufianebouzenag@gmail.com

تاريخ النشر 2019/12/28	تاريخ القبول 2019/11/11	تاريخ الأرسال 2019/11/11
------------------------	-------------------------	--------------------------

**ملخص:**

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الصلة التي تربط النظام الصرفي بعلم الأصوات، باعتبار أن أساس الدراسة في علم الصرف العربي. كما أفادت الدراسات اللسانية الحديثة. تنطلق من المفاهيم والنظريات التي يقدمها علم الأصوات العربي بفرعيه: المستوى الصوتي Phonétique والمستوى الفونولوجي Phonology. إلى جانب توضيح أهمية علم الأصوات في فهم الظواهر الصرفية وبيان قيمتها، ومن ذلك ظاهرة الإبدال والإعلال والحذف، وغيرها. كما سنتناول أهم المنطلقات المنهجية التي اعتمدها المنهج اللغوي الحديث في مراجعة النظام الصرفي القديم وإعادة النظر فيه وفق ما تقتضيه نتائج الدرس اللساني الحديث، مما أفضى إلى تجسيد رؤية جديدة في دراسة قضايا الصرف العربي اعتمادا على ما تسفر عنه الدراسة الصوتية الحديثة.

**Abstract :**

This study aims to highlight the link that connects the morphological system with the phonetic science , Considering that the basis of the study in Arab morphology science -as what the modern linguistic studies have reported - starts from definitions and theories that the arab phonetic science presents from its both sides ( phonetic and phonology ) Besides this illustrate the importance of phonology to understand the morphological phenomena, like assimilation, deletion, and the increasing ... etc ; As we will discuss the most important methodological starting points which the modern linguistic approach Adopted by In a review of the old morphological system science and reconsidering it as a result a new sight has been created in studying the arab morphological issues according to what the new phonetic lesson required.

**تمهيد:**

تتميز العلوم العربية بتداخل مباحثها وارتباط موضوعاتها، وتفسير هذا التداخل يرجع إلى طبيعة هذه العلوم التي يكمل بعضها بعضاً؛ فنجد أنّ علم النحو وهو أجل العلوم العربية - تجمعه صلة كبيرة بعلم الصرف خاصة؛ ذلك أنّ البحث في ميدان الصرف يعتبر مقدّمة هامة للبحث في ميدان النحو، وهذا ما جعل ابن جني يدعو إلى ضرورة دراسة علم الصرف قبل دراسة علم النحو فيقول: «... إنك لا تجد كتاباً في النحو إلا والتصريف في آخره، فالتصريف إنّما هو لمعرفة أنفس الكلم الثابتة، والنحو إنّما لمعرفة أحواله المتنقلة، وإذا كان ذلك كذلك فقد كان من الواجب على من أراد معرفة النحو أن يبدأ بمعرفة التصريف<sup>1</sup>، لأنّ معرفة الشيء الثابتة ينبغي أن يكون أصلاً لمعرفة حاله المتنقلة»<sup>1</sup>. وبهذا كانت الدراسة النحوية عند القدماء متصلة تمام الاتصال بالموضوعات الصرفية، وكان التصريف مبحثاً نحوياً يُنسب إلى النحو على الرغم من استقلاله فيما بعد في مصنفات مستقلة. حتى أنّ ابن جنيّ في تعريفه للنحو العربي بيّن أن موضوعات علم الصرف هي من ضمن موضوعات علم النحو؛ يقول في الخصائص: «حدّ النحو انتحاء سمّت كلام العرب في تصريفه من إعراب وغيره كالتثنية والجمع والتحقير والتكسير والإضافة وغير ذلك، ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة»<sup>2</sup>. كما أن علم الصرف يرتبط بعلم الأصوات ويعتمد على النظريات الصوتية لتحديد الظواهر الصرفية وبيان قيمتها. وحسبنا في هذا الموضوع أن نشير إلى هذه الصلة التي اقترنت نشأتها بنشأة النحو العربي.

**علاقة علم الصرف بعلم الأصوات:**

لقد أكدت الدراسات اللغوية الحديثة أنّ أساس الدراسة في علم الصرف تنطلق من المفاهيم والنظريات التي يقدمها علم الأصوات العربي بفرعيه: علم الأصوات العام Phonétique وعلم الأصوات التشكيلي Phonology. وأكد تمام حسان أهمية علم الأصوات لفهم مختلف الظواهر الصرفية، كالمماثلة والتخالف والإتباع والإضعاف والإعلال والإبدال والقصر والمدّ والإفراد والتشديد والحذف والزيادة والتعويض والنقل والقلب؛ يقول في هذا الشأن: «وعلم الأصوات ضروري أيضاً لارتباطه بتأصيل اشتقاق بعض الكلمات ما كان منها واوياً وما كان يائياً...، لهذا كانت دراسة الكلام المنطوق المسموع مقدّمة لا بدّ منها لدراسة الأنظمة اللغوية، أو بعبارة أخرى لدراسة اللغة نفسها»<sup>3</sup>. وقد نادى هنري فليش في كتابه (دروس في علم الأصوات العربي) بضرورة أن يُنظر إلى الصرف العربي على ضوء علم الأصوات، وأشار إلى أنه لا يمكن أن تتم دراسة جادة لأية لغة منطوقة ما لم تعتمد هذه الدراسة على قواعد صوتية وأنماط تنغيمية<sup>4</sup>. وأكد فنديس هذا الاتجاه مشيراً إلى أنّ الظواهر الصوتية تؤدي دوراً بارزاً في تحديد الوحدات الصرفية وبيان قيمتها، وأرجع التغيرات الصرفية لأسباب صوتية بقوله: «وقصارى القول إنّ النظام الصرفي لدى كل متكلم يجعل في نفسه من أسباب التغير بقدر ما يجعله النظام الصوتي»<sup>5</sup>. ومن هنا يتضح أن الدراسات الصرفية والنحوية لا يمكن أن تكون لها قيمة لغوية وعلمية إذا لم تقم على أساس صوتي، لأن العلاقة وثيقة بين علم الأصوات وعلم الصرف. فما جدوى الدراسة اللغوية إذا كانت تهمل الجانب الحيوي منها ألا وهو الجانب الصوتي؟

وبيّن عبد الصبور شاهين أنّ علم النحو نفسه تجمعه صلة بعلم الأصوات؛ ذلك أن الكثير من الظواهر النحوية لا يمكن تفسيرها إلا على أساس صوتي، وكذلك علم الصرف<sup>2</sup>، بل هو أشدّ التصاقاً من النحو بالأصوات ونظرياتها ونظمها<sup>6</sup>. وأشار إلى أنه من الضروري أن تتناول الصرف بالمفهوم الحديث وبالمهج الحديث الذي يربط بين فروع علم اللغة، فليس من الممكن دراسة بنية الكلمة دون دراسة أصواتها ومقاطعها وعلاقة الصوامت بالحركات لأنّ كل تغيير تتعرض له هذه البنية ينشأ عن تفاعل عناصرها الصوتية في الممارسة الكلامية<sup>7</sup>.

هذه الآراء التي جاء بها الدارسون المحدثون تؤكد أن الظواهر الصرفية يجب أن تدرس وفق ما يقدمه علم الأصوات من مفاهيم ونظريات صوتية. وقد أثبتت الدراسات الصوتية الحديثة أنّ ما يقدّمه علم الأصوات الحديث يعتبر مبدأ هاماً لفهم قضايا الصرف العربي فهما علمياً دقيقاً، وبيّنت أنّ الصرف في العربية يشمل أيضاً التغيير اللفظي الذي يرتبط بتغيير

المعنى، مثل الهمز والتضعيف وما إلى ذلك، فإنّ الصرف يشمل عند ذلك جانبا من علم الأصوات فيكسب بعدا جديدا هاما<sup>8</sup>.

وقد أكد المنهج الحديث أنّ علم الصرف في العربية متعدد الجوانب والأبعاد، ويمكن لنا أن نتبنى ثلاثة أنواع من التغيرات الطارئة على الصيغ:

**1- تغيير صر في بحث** : يتعلق أساسا بالاشتقاق (تصرف الأفعال واشتقاق الأسماء).

**2- تغيير صر في صوتي** : يتعلق بتأثير التغيير الصوتي في بنية الصيغة صرفيا (يشد، بقوا).

**3- تغيير صوتي بحث** : يتعلق بتعامل الأصوات فيما بينها (ازدهر، اتصل).

وقد لاحظ الدارسون المحدثون أنّ الصنف الأول هو الذي يتعلّق بتغيير المعنى باختلاف الصيغ، أمّا الصنفان المواليان فأثرهما بنائي لا معنوي، أي لا يرتبط فيه تغيير البنية بتغيير المعنى، وهما لا يقلان أهمية عن الأول لأنهما يدلان على قوة الصلة بين نظام اللغة الصرفي ونظامها الصوتي<sup>9</sup>.

وقد أوضحت الدراسات اللسانية الحديثة من جانبها كذلك أنّ دراسة الأصوات تعتبر منطلقا هاما للدراسات الصرفية والنحوية والمعجمية، وأنها تعدّ أول خطوة في أية دراسة لغوية، ولا سيما علم الصرف فهو يعتمد على النظريات والمفاهيم التي يقدمها علم الأصوات، مثلما يعتمد علم النحو على ما يقدمه له علم الصرف من نتائج. وأكدوا أنّ كل تغيير يحدث في بنية الكلمة ينبغي أن يُفسّر من خلال علم الأصوات، لكي تكون الدراسة علمية ومنهجية. وهذا ما جعل بعض الدارسين المحدثين يأخذون على النظام الصرفي القديم بأنه أهمل الجانب الصوتي في الكثير من القضايا الصرفية؛ يقول كمال بشر: «الصرف العربي محشو بالمسائل والأمثلة التي يعسر تفسيرها دون العودة إلى الظواهر الصوتية التي تنتظمها بنية الكلمة»<sup>10</sup>.

وقد اهتم القدماء بالدراسات الصوتية وبحثوا في مخارج الحروف وصفاتها، فكان وصفهم لمخارج الحروف أقرب إلى الصواب رغم أنهم لم يعتمدوا في ذلك على وسائل وآلات تمكّنهم من وصف هذه المخارج وصفا دقيقا، كما تنهوا إلى الصلة الكبيرة بين الأصوات والتغيرات الصرفية حين قدّموا لأبواب الإدغام والإبدال ونحوهما بعرض الأصوات العربية ومخارجها وصفاتها وما يتألف منها في التركيب وما يختلف، وما يعدّ في سياقه قبيحا أو مقبولا أو حسنا، أو غير ذلك مما ورد<sup>11</sup>. غير أنّ الفكرة القائلة بضرورة ربط علم الصرف بالدراسة الصوتية عرفت خلافا بين القدماء والمحدثين؛ ذلك أنّ الدراسات اللسانية العربية الحديثة أخذت على الصرفيين القدامى بأنهم لم يراعوا في تفسير الظواهر الصرفية معطيات النظرية الصوتية؛ يقول عبد الصبور شاهين: «وإذا كان الأقدمون لم يعرفوا تشابك العلاقة بين الأصوات والنحو والصرف، ومع ذلك فإنّ منهم من اهتم بدراسة الأصوات وفي مقدمتهم سيبويه والفارسي وابن جني، ولكنهم درسوا هذا العلم منفصلا عن دراسة النظام الصرفي، فنشأ عندهم فيه ما يتنافى مع معطيات علم الأصوات»<sup>12</sup>، ويقول تمام حسان في هذا الجانب: «لقد اتّجه سيبويه وأصحابه عند النظر في استنباط الحروف من الأصوات اتجاها عكس ما يراه المحدثون»<sup>13</sup>.

واستنادا إلى مضمون هذا الاختلاف سنحاول أن نقف على معالم الخلفية المنهجية التي انطلق منها الدارسون المحدثون في مراجعاتهم لجهود الصرفيين القدامى، كما سنحاول إبراز أهم القضايا الصرفية والصوتية التي اختلف فيها القدماء والمحدثون والتي فرضت على الدراسات اللغوية الحديثة وضع رؤية منهجية جديدة تنطلق من مراجعة المفاهيم القديمة لإعادة النظر فيها وتجديدها وفق ما يرتضيه المنهج اللساني الحديث. وسنتناول إلى جانب ذلك مجموعة من المنطلقات الفكرية التي هي بمثابة معالم لسانية منهجية اعتمدها عدد من الدارسين العرب المحدثين، ويأتي في مقدمتهم: إبراهيم أنيس وتمام حسان، وأسّسوا بها لما قدموه من مراجعات وتصحيحات خلال قراءتهم للتراث الصرفي العربي. وفيما يلي شيء منها.

**1. انطلاق الدرس اللساني الحديث من تقديم النطق على الكتابة:**

أكدت الدراسات اللسانية الحديثة أنّ البحث في مختلف الظواهر الصرفية يجب أن يعتمد على النطق (الأصوات المسموعة) بحيث يكون أساساً لدراسة بنية الكلمة، أي أن يكون منطلق الوصف من نطقها المسموع لا من رسمها المكتوب. وقد راجع الدارسون المحدثون التراث الصرفي العربي وخطأوا منهج الصرفيين القدامى الذي يعتمد في تفسير الظواهر الصرفية على الرسم المكتوب<sup>3</sup>: يقول عبد الصبور شاهين: «وكان أحد مصادر الخلل في النظام الصرفي الذي وضعه السلف هو الربط بينه وبين الرسم الخطي (الكتابة)، فتداخل بذلك ما هو من اهتمامات علم الرسم فيما هو من ظواهر النطق وخصائص التصريف»<sup>14</sup>.

وأشار عبد الصبور شاهين إلى أن السبب في هذا الخلط هو الاعتقاد بأن اللغة هي ما تحتويه رموز الكتابة من حروف وكلمات وتراكيب، لكن هناك فرق شاسع بين ما ينطقه المتكلم وما تسجله الكتابة، فإنّ الكتابة في أية لغة تعجز بطبيعتها عن تسجيل جملة من الظواهر والوظائف النطقية العامة كالنبر والتنغيم في حالات الاستفهام، والنفي، والإنكار، والتعجب، والتحسر، وهي وظائف ذات دلالة مباشرة في الحدث اللغوي، إلى جانب الظواهر المعروفة عن بعض اللهجات كالشكشة والكسكسة، وغيرهما<sup>15</sup>. وقد أفاد البحث الصوتي الحديث أن ظواهر النطق prononciation لم تنل من العناية والاهتمام في الدراسات اللغوية القديمة ما نالته ظواهر الكتابة وقواعد الرسم الخطي، إلا ما نجده عند الخليل وسيبويه وعلماء القراءات. وذلك خلافاً لما راعاه اللسانيون المحدثون الذين أصبحوا ينظرون إلى اللغة الشفوية أو المنطوقة باهتمام كبير بعدما كان اهتمام الدراسات التقليدية منصباً بشكل خاص على اللغة المكتوبة وظواهر الرسم الإملائي وقتنا طويلاً من الزمن<sup>16</sup>.

وقد أثبتت الدراسات اللسانية الحديثة الفرق بين النطق والكتابة؛ ذلك أن الكلام المنطوق. كما رأينا. يتسم بظواهر صوتية لا نجدها في الكلام المكتوب. لذا فالكتابة تبقى قاصرة عن التعبير على مختلف الأغراض الكلامية، وإن كانت قد استطاعت أن تعوض التنغيم بالترقيم، ولكنها لا تستطيع تعويض النبر بوسيلة أخرى، ولم يحاول الكاتبون ذلك. لهذا كانت دراسة الكلام المنطوق المسموع مقدمة لا بدّ منها لدراسة القواعد اللغوية أو بعبارة أخرى لدراسة اللغة نفسها<sup>17</sup>.

## 2. التفريق بين البحث الصوتي والبحث الفونولوجي:

أكدت الدراسات اللغوية الحديثة أن علم الأصوات لا يعنى فقط بدراسة الأصوات المجردة وأوصاف الحركات العضوية التي يقوم بها الجهاز النطقي أثناء النطق، بل إنّ دراسة الأصوات تشمل مستويين من الدراسة وهما<sup>18</sup>:

- المستوى الأول: مستوى الدراسة الصوتية Etude phonétique

- المستوى الثاني: مستوى الدراسة الفونولوجية Etude phonologique

وقد بيّن تمام حسان أن دراسة الأصوات- تلك التي تجري في الكلام من حيث هي حركات عضوية مقترنة بنغمات صوتية، والتي هي ما نسميه موضوع علم الأصوات - غير مقصورة على هذه الناحية الدراسية الطبيعية فحسب، بل هي تخضع لقواعد معينة في تجاورها وارتباطاتها ومواقعها واستعمالها، ثم دراسة الظواهر الصوتية كالنبر والتنغيم. ودراسة الأصوات من هذه النواحي الأخيرة دراسة لسلوكها في مواقعها أكثر مما هي دراسة للأصوات نفسها، وتلك هي دراسة التشكيل الصوتي من حيث هو موضوع الفونولوجيا<sup>19</sup>. لذا فإن علم الأصوات يدرس الظواهر الصوتية والتشكيل الصوتي يدرس وظائف الأصوات.

وعلى هذا الأساس فرّق الدارسون المحدثون بين هذين القسمين لأن لكل قسم مباحثه وموضوعاته<sup>4</sup>، ويؤكد تمام حسان أنّ القيم الخلافية هامة جداً في دراسة الأصوات والدراسة الفونولوجية التي يسميها: التشكيل الصوتي؛ إذ لا يجب أن يخلط بين الطريقتين من طرق الاستعمال، فنحن في كثير من المواضع نستعمل في التشكيل الصوتي اصطلاحات نستعملها في الأصوات، فإذا كنّا نقسم الأصوات مثلاً إلى شديد ورخو ومركب ومتوسط، فهذا هو تقسيم الحروف في التشكيل الصوتي أيضاً، وإذا قسمنا الأصوات إلى مجهور ومهموس، أو إلى مفخم ومرفق، أو نسبنا إليها مخارج معينة، فكذلك نفعل مع الحروف. وقد يبدو هذا خلطاً في استعمال المصطلحات، فنحن إذا استعملنا اصطلاح (الشديد) مثلاً للصوت، فإنما نطلقه

وصفا لظاهرة حركية من ناحية وصوتية من ناحية أخرى، فهذه الظاهرة حركية لأن الشدة نتيجة لإقفال مجرى الهواء إقفالا تاما، ثم تسريح هذا الهواء تسريحا مفاجئا<sup>20</sup>.

ولكن هذا الاصطلاح من الناحية الفونولوجية هو وظيفة صوتية من مجموعة وظائف يتكون منها النظام الصوتي للغة معينة، وكل وصف فونولوجي إنما ينبغي على إيجاد المقابلات الصوتية التي توجد في اللغة والتفريق بين معانيها. وهذه الأشياء تستقل عن دراسة الأصوات استقلالا تاما، فالمقابلة بين مجهور ومهموس، ثم مفخم ومرقق، ثم صحيح وعله، ثم شديد ورخو ومركب ومتوسط، ثم بين طويل وقصير، وبين مخرج ومخرج آخر وبين النبر وعدمه، كل أولئك وما يتصل به هو من مباحث علم الفونولوجيا<sup>21</sup>.

واستنادا إلى مضمون هذا التفريق المنهجي الدقيق بين البحث الصوتي والبحث الفونولوجي الذي اهتم به المنهج اللساني الحديث، نشير هنا إلى أن هذا المبدأ يعين في تحديد بعض الجوانب الهامة في دراسة الظواهر الصرفية؛ لأن دراسة الأصوات اللغوية من حيث هي وحدات فيزيائية تدرس ضمن إنجازها الملموس مستقلة عن وظيفتها اللسانية. والبحث الفونولوجي يهتم بدراسة الأصوات في سياقاتها واستعمالاتها في إطار أداء وظائفها التواصلية، وقد أفاد في جمع العلاقة بين المركب الصوتي ودلالته اللسانية في عملية التواصل. وكل ذلك يحدث داخل اللغة المدروسة التي من شأن الدارسين أن يعنوا فيها بدراسة الظواهر الصرفية، ولا سيما الظواهر التي تحدث فيها التغيرات الصرفية والصوتية بين حروفها المتجاورة والمتجانسة كظاهرة الإبدال والإعلال.

### 3. التفريق بين المظهر الصوري والمظهر المادي للظاهرة الصوتية:

إن من أهم الأسس المنهجية التي وضعها المنهج اللغوي الحديث التفريق بين المظهر الصوري المجرد والمظهر المادي المحقق للظاهرة الصوتية. وقد كانت هذه الخلفية هي الأساس الذي جعل الدارسين المحدثين يفرقون بين بعض المفاهيم والثنائيات، ويعيدون النظر في كثير من قضايا الصرف العربي الواقعة تحت تأثير الرسم الإملائي، ويصححونها وفق ما يرتضيه علم الأصوات الحديث، كالتفريق بين اللغة والكلام<sup>22</sup>، وبين الحرف والصوت، وبين الصيغة والميزان، وغير ذلك. وقد حدد الدرس اللساني الحديث بدقة الفروق المنهجية بين هذه الثنائيات وبين علاقاتها التقابلية، فكانت خلفية هامة ينطلق منها كمبادئ ونظريات لسانية.

وقد أرجع الدارسون المحدثون السبب الذي جعل علماء العربية القدامى لا يفرقون بين هذه الثنائيات هو إهمالهم للنطق في دراساتهم اللغوية واعتدادهم بالكتابة. فكان ذلك أحد أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسات الصوتية الحديثة وراء جملة المراجعات المنهجية والتصحيحات التي قام بها الدارسون المحدثون في قضايا الصرف العربي.

### 4. اعتماد الملاحظات العلمية المخبرية في وصف مخارج الحروف وتحديد صفاتها:

درس علماء اللغة القدامى الأصوات اللغوية وحددوا مخارج الحروف وصفاتها من حيث الجهر والهمس، والشدة والرخاوة والتوسط، والاستفال والاستعلاء، والإطباق والانفتاح، والذلاقة والإصمات، والتفخيم والترقيق، وغير ذلك. فوصفوا مخارج الحروف وحددوا صفاتها كما هي مسجلة في تواليهم. وكانت دراساتهم الصوتية منطلقا هاما في الدرس الصوتي الحديث. كما حددوا عدد الحروف العربية وترتيبها؛ حيث اعتبر القدماء عدد حروف المعجم تسعة وعشرين حرفا، أولها الألف وآخرها الياء على المشهور من ترتيب حروف المعجم، إلا أبا العباس<sup>5</sup> فإنه يعدها ثمانية وعشرين حرفا، فأخرج الهمزة من جملة الحروف وجعل الباء في أول الترتيب، فيقول: «الهمزة لا تثبت على صورة واحدة، وليست لها صورة مستقرة فلا أعتدها مع الحروف التي أشكالها محفوظة معروفة وذلك أن جميع هذه الحروف إنما وجب إثباتها»<sup>23</sup>.

وقد خالف النحويون هذا الرأي واعتبروها حرفا موجودا في اللفظ؛ يقول ابن جني: «واعتمادها لما كانت موجودة في اللفظ الذي هو قبل الخط، والهمزة أيضا موجودة في اللفظ كالهاء والقاف وغيرهما، فسبيلها أن تعتد حرفا كغيرها»<sup>24</sup>.

وهذا الكلام الذي أورده ابن جني يشير. كما تقدم. إلى ضرورة الاعتداد باللفظ (الذي أراد به النطق) وعدم مراعاة الرسم الخطي، وهو ما لم يتفطن إليه علماء العربية القدامى في تفسير قضايا الصرف العربي إلا القليل منهم كالخليل وسيبويه كما

أن إهمال القدماء للحركات وعدم اعتبارها ضمن الحروف العربية (وهي عناصر صوتية مهمة في بناء الكلمات) كان نتيجة اعتدادهم بالأداء الكتابي على حساب الأداء النطقي. وقد يرجع السبب في ذلك إلى نظام الكتابة العربية الذي لا نجده يسجل الحركات إلا في مواضع قليلة. أما الدرس اللساني الحديث فقد اهتم بهذه الحركات واعتبرها في عداد الحروف العربية، وذلك بإضافة الحركات الست إلى التصنيف القديم، وهي: الفتحة القصيرة والفتحة الطويلة (الألف) والضممة القصيرة والضممة الطويلة (واو المد) والكسرة القصيرة والكسرة الطويلة (ياء المد) ثم تحذف الألف من هذه الحركات الست تفادياً لتكرارها في التصنيف القديم. وبذلك يصبح عدد الحروف العربية أربعة وثلاثين حرفاً<sup>25</sup>.

ويرجع الفضل في الدراسات الصوتية إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي الذي وضع أسس هذا العلم وحدد الكيفية التي تبين لنا مخرج الصوت الحقيقي، وتحدث عن الجهاز الصوتي وبيّن مخارج الحروف في كل موضع من حلقيّة وشجرية ونطعية وذلكية وشفوية، وصفاتها من جهر وهمس، وشدة ورخاوة إلى غير ذلك. وتابعه في ذلك تلميذه سيبويه؛ حيث درس الأصوات العربية دراسة دقيقة، وأفرد لها جزءاً من كتابه تحدث فيه باجتهاد عن سماتها ومخارجها.

وقد رتب الخليل بن أحمد الحروف العربية ترتيباً صوتياً على حسب مخارجها من أقصى الحلق إلى الشفتين، على النحو التالي: (ع، ح، هـ، خ، غ، ق، ل، ج، ش، ض، ص، س، ز، ط، د، ت، ث، ذ، ر، ل، ن، ف، ب، م، و، ا، ي، همزة) وجعل الهمزة آخر الحروف لأنها في نظره ليس لها حيز تنسب إليه، واعتبرها حرفاً هاوياً ومخرجها هو الجوف، ولم يبدأ بالألف لأنّ الألف لا استقرار لها<sup>26</sup>.

وقد سار على هذا النهج تلميذه سيبويه، لكن ترتيبه للحروف يختلف كثيراً عن الترتيب الذي وضعه الخليل، ورتب الحروف على النحو التالي: (ء، ا، هـ، ع، ح، غ، خ، ك، ق، م، ن، ج، ش، ي، ل، ر، ن، ط، ت، ص، ز، س، ذ، ث، ف، ب، م، و)<sup>27</sup>. وقد ذكر ابن جني هذا الترتيب الذي اتبعه سيبويه في كتابه (سر صناعة الإعراب) ووصفه بأنه ترتيب على مذاق الحروف وتصعدها، وهو الصحيح، وذهب إلى أن ترتيبها في كتاب العين فيه خلل واضطراب ومخالفة لما قدّم أنفاً ممّا رتبته سيبويه، وتلاه أصحابه عليه، وهو الصواب الذي يشهد التأمل له بصحته<sup>28</sup>.

وأضاف سيبويه إلى هذه الأصول فروعاً أخرى، منها ما هو مستحسن، ومنها ما هو مستقبح في الكلام؛ يقول ابن جني: «واعلم أنّ هذه الحروف التسعة والعشرين قد تلحقها ستة أحرف تتفرع عنها حتى تكون خمسة وثلاثين حرفاً، وهذه الستة حسنة يؤخذ بها في القرآن وفصيح الكلام، وهي: النون الخفيفة، والهمزة المخففة التي يسميها سيبويه (همزة بين بين) وألف التفخيم، وألف الإمالة، والشين التي كالجيم، والصاد التي كالزاي. وقد تلحق بعد ذلك ثمانية أحرف، وهي فروع غير مستحسنة ولا يؤخذ بها في القرآن ولا في الشعر، ولا تكاد توجد إلا في لغة ضعيفة مرذولة غير متقبلة، وهي: الكاف التي بين الجيم والكاف، والجيم التي كالصا، والصاد التي كالسين، والطاء التي كالطاء، والطاء التي كالطاء، والباء التي كالميم، ولا يصح أمر هذه الحروف الأربعة عشر اللاحقة للتسعة والعشرين، حتى كملتها ثلاثاً وأربعين، إلا بالسمع والمشاهدة»<sup>29</sup>.

وقد أحصى سيبويه مخارج الحروف العربية وعدّها ستة عشر مخرجاً؛ يقول في هذا الباب: «وللحروف العربية ستة عشر مخرجاً، فللحلق منها ثلاثة فأقصاها مخرجاً الهمزة والألف والهاء»، فهو يعد الألف من حروف الحلق، ووافق ابن جني على ذلك. وأما علماء التجويد فقد عدوها سبعة عشر مخرجاً وهو رأي الخليل. وذهب الجرمي والفراء وغيرهم إلى أنها أربعة عشر، فأسقطوا مخرج الجوف، وجعلوا مخارج اللسان ثمانية لأنهم اعتبروا اللام والنون والراء من مخرج واحد<sup>30</sup>.

أما وصف مخارج الحروف وتحديد صفاتها عند الدارسين المحدثين فقد كان مختلفاً نوعاً ما عن وصف القدماء؛ ذلك أن الدراسات الصوتية الحديثة اعتمدت في هذا الوصف على الملاحظة العلمية والمخبرية الدقيقة واستخدام طرق ووسائل آلية حديثة، كالحنك الصناعي، والصوناجراف، والكيموكرافيا، والإيسكتروغراف، والأوسيلوغراف، وأجهزة التسجيل والقياس الإلكتروني، وغير ذلك. وهي من دون شك تسهم بشكل كبير في الوصول إلى نتائج أكثر دقة ووضوح. بينما توجه علماء العربية القدماء في وصف مخارج الحروف العربية وصفاتها انطلاقاً من الملاحظة الذاتية التي تعتمد على مبدأ التدقيق



الحسي للحروف. وعلى هذا الأساس وصف بعض الدارسين المحدثين الدراسات الصوتية التي أجراها القدماء بأنها ضيقة المجال ويعتبرها بعض النقص؛ يقول تمام حسان: «لقد خلط النحاة العرب خلطاً كبيراً في تحديد هذه المخارج... والمخارج التي نذكرها هنا تختلف إلى حد ما عن تلك التي توجد في علم التجويد والقراءات اختلافاً اقتضاه منهج البحث الحديث»<sup>31</sup>. وهذه المخارج هي:

مخرج شفوي: ويكون بتقريب المسافة بين الشفتين وضمهما في طريق الهواء الصادر عن الرئتين.

مخرج شفوي أسناني: هو نتيجة اتصال الشفة السفلى بالأسنان العليا لتضييق مجرى الهواء.

مخرج أسناني: يكون باتصال طرف اللسان بالأسنان العليا.

مخرج أسناني لثوي: وهو ما اتصل فيه طرف اللسان بالأسنان العليا، ومقدمة اللسان باللثة، وهي أصول الثنايا.

مخرج لثوي: وهو ما اتصل فيه طرف اللسان باللثة أثناء النطق.

مخرج غاري: وهو الذي تحدث فيه صلة بين مقدم اللسان وبين الغار، وهو الحنك الصلب الذي يلي اللثة.

مخرج طبقي: وهو ما نتج عن اتصال مؤخر اللسان بالطبق، وهو الجزء الرخو الذي في مؤخرة الفم.

مخرج لهوي: وهو ما اتصل فيه مؤخر اللسان باللهة، وهي آخر جزء في مؤخر الطبقي.

مخرج حلقي: وهو المخرج الناتج من تضيق الحلق ما بين الحنجرة وبين جذر اللسان.

مخرج حنجري: وهو نتيجة الإقفال أو التضيق في الأوتار الصوتية التي في قاعدة الحنجرة<sup>32</sup>.

وقد قسم الدارسون المحدثون الأصوات اللغوية إلى قسمين رئيسيين، سمو القسم الأول منها: الأصوات الساكنة

(الصوامت)، وهو ما يسمى بالفرنسية Consonnes، والقسم الثاني: أصوات اللين (الحركات) Voyelles. وأساس هذا

التقسيم عندهم هو الطبيعة الصوتية لكل منهما<sup>33</sup>.

وأصوات اللين في اللغة العربية هي ما اصطلاح القدماء على تسميتها بالحركات (الفتحة والضمة والكسرة)، وكذلك ما سموه

بالألف اللينة والياء اللينة والواو اللينة، وما عدا هذا فهي أصوات ساكنة. وقد أشار ابن جني في كتابه (سر صناعة الإعراب)

إلى هذه الأصوات في قوله: «اعلم أن الحركات أبعاض حروف المد واللين، وهي: الألف والياء والواو، فكما أن الحروف ثلاثة،

فكذلك الحركات ثلاث، وهي: الفتحة والكسرة والضمة، فالفتحة والكسرة بعض الألف، والكسرة بعض الياء، والضمة بعض

الواو»<sup>34</sup>.

وأصوات اللين لم يعن بها علماء العربية القدامى إلا في مواضع قليلة، على عكس ما نجده في كتب القراءات وعلم التجويد.

وقد أرجع الدارسون المحدثون سبب هذا الانحراف إلى الاعتماد على ظواهر الكتابة وتأثير الرسم الخطي؛ يقول إبراهيم

أنيس: «إن الكتابة ليست إلا وسيلة ناقصة للتعبير عن الأصوات اللغوية قد صرفت القدماء عن أهمية أصوات اللين، فلم

يرمز لها برموز داخل الكلمات»<sup>35</sup>.

إلى هنا نكون قد أنهينا هذا المقال الموسوم بـ: "النظام الصرفي وعلاقته بعلم الأصوات"، وقد توصلنا من خلاله إلى جملة من

النتائج نوردها في العناصر الآتية:

يرتبط علم الصرف ارتباطاً وثيقاً بعلم الأصوات؛ ذلك أن أساس الدراسة لفهم الظواهر الصرفية تنطلق من النظريات

الصوتية.

فرق المنهج اللغوي الحديث بين البحث الصوتي والبحث الفونولوجي.

من أهم الأسس المنهجية التي وضعها الدرس اللغوي الحديث التفريق بين المظهر الصوري والمظهر المادي للظاهرة الصرفية.

فرق الدرس اللغوي الحديث بين بعض المفاهيم والثنائيات انطلاقاً من مبدأ التفريق بين المظهر الصوري والمظهر المادي

للظاهرة الصرفية، كالتفريق بين اللغة والكلام، وبين الحرف والصوت، وبين الصيغة والميزان، وغير ذلك.

انطلق علماء العربية القدامى في وصف مخارج الحروف وتحديد صفاتها من استخدام الملاحظة الذاتية والاعتماد على مبدأ التذوق الحسي للحروف. بينما اعتمد الدارسون المحدثون في تحديد هذه المخارج والصفات من خلال الملاحظات العلمية والمخبرية الدقيقة ووسائل آلية حديثة. وهذا هو سبب الاختلاف بينهم في وصف مخارج بعض الحروف وتحديد صفاتها. قسم الدارسون المحدثون الأصوات اللغوية إلى قسمين رئيسيين، سموا القسم الأول منها: الأصوات الساكنة (الصوامت)، والقسم الثاني: أصوات اللين (الحركات). وأساس هذا التقسيم عندهم هو الطبيعة الصوتية لكل منهما. هذه أهم النتائج التي توصلنا إليها خلال رحلة البحث. فما كان فيه من صواب فهو من الله وما كان فيه من خطأ أو سهو فهو من جهلنا. نسأل الله تعالى أن يحقق به النفع ويكتب لنا به الأجر، والحمد لله رب العالمين.

### الهوامش:

<sup>1</sup> ابن جني في هذا الكلام لا يفصل بين علمي الصرف والنحو وإنما أراد أن يحدد مرتبة أحدهما من الآخر لا غير؛ حيث يرى ضرورة تقديم علم التصريف على غيره من العلوم العربية؛ إذ هو معرفة ذوات الكلم في أنفسها من غير تركيب.

<sup>2</sup> علم الصرف هو علم يدرس بنية الكلمة قبل انتظامها في الجملة من حيث ما يعرض لها من تصريف وإعلال وإبدال، وغير ذلك. وموضوعه الاسم المتمكن والفعل المتصرف لا غير.

<sup>3</sup> نشير هنا إلى أن الصرفيين القدامى لم يعتمدوا كلهم في تفسير الظواهر الصرفية على الرسم المكتوب. فقد سبق أن اعتمد الخليل بن أحمد الفراهيدي في كتابه العين وسيبويه في العديد من أبوابه على معطيات النطق والمشافهة، إلى جانب علماء القراءات والتجويد.

<sup>4</sup> يدرس علم الأصوات أجزاء الجهاز النطقي ويحدد وظيفتها في إنتاج الأصوات وتشكلها، ويدرس أوصاف الحركات العضوية التي يقوم بها الجهاز النطقي أثناء النطق. ويدرس أيضا مكونات الأصوات وصفاتها من جهر وهمس، وغير ذلك. أما علم الفونولوجيا فهو يدرس التشكيل الصوتي التقابلي للحروف أثناء أداء وظيفتها التواصلية. كما يهتم هذا العلم بدراسة الصوت في سياقه، والقواعد والقوانين الصوتية التي تتميز بها الأصوات في تجاورها، وغير ذلك. ينظر عبد الصبور شاهين. علم اللغة العام، ص 106.

<sup>5</sup> هو أبو العباس محمد بن يزيد المبرد ت 285هـ. ويذكر أن أبا عثمان المازني هو من أطلق لقب (المبرد) بخفض الراء، لأنه كان يرد بالأدلة الدامغة والحجة القوية. صنف كتابا شهيرا في علم النحو وسماه (المقتضب) يشرح فيه كتاب سيبويه.